جامعة القاهرة
كلية الحقوق

النظرية العامة فى تسبيب الحكم الجنائى

فى مراحله المختلفة

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من
على محمود على حمودة

لجنة : المناقشة والحكم على الرسالة

الاستاذ الدكتور : مأمون محمد سلامة استاذ القانون الجنائى ورئيس جامعة القاهرة	مقررا ورئيسا
الاستاذ الدكتور : حسنين إبراهيم صالح عبيد استاذ القانون الجنائى ونائب رئيس جامعة القاهرة لفرع بنى سويف	عضوا
الاستاذ الدكتور : محمد زكى ابو عامر استاذ القانون الجنائى وعميد كلية الحقوق جامعة الاسكندرية	عضوا

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

النظرية العامة فى تسبيب الحكم الجنائى

فى مراحله المختلفة

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من
على محمود على حمودة

لجنة : المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور : مأمون محمد سلامة استاذ القانون الجنائى ورئيس جامعة القاهرة	مشرفا ورئيسا
الأستاذ الدكتور : حسنين إبراهيم صالح عبيد استاذ القانون الجنائى ونائب رئيس جامعة القاهرة لفرع بنى سويف	عضوا
الأستاذ الدكتور : محمد زكى أبو عامر استاذ القانون الجنائى وعميد كلية الحقوق جامعة الاسكندرية	عضوا

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الرعد - الآية ١٧

إهداء

إلى وَالِدَيَّ ★★★ برا بهما .

إلى زوجتي وإبنيَّ محمد ومحمود ★★★ عوضاً لهم .

إلى اساتذتي وزملائي وكل من قدم لي عوناً ★★★

تقديراً لهم وإعترافاً بفضلهم .

مقدمة

موضوع الدراسة وأهميته - منهج الدراسة وخطته

موضوع الدراسة وأهميته:-

إن العدالة الإلهية عدالة مطلقة، لأنها تتطابق مع الحقيقة الواقعية المطلقة وتنفذ إلى الباطن. فهى من صنع الله الحكم العدل العليم ببواطن الأمور والأقرب إلى الإنسان من حبل الوريد. (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَاتُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيد)(١).

أما العدالة البشرية فهى عدالة نسبية، لأنها من صنع قضاة بشر معرضين فى أحكامهم للخطأ والصواب، كل بحسب قدرته المحدودة التى تقوم على الظاهر وتعجز عن الوصول إلى الباطن، الذى يترك علمه لله وحده سبحانه وتعالى(٢). فقد روى عن إبن عباس رضى الله عنه قوله «إختصم إلى النبى صلى الله عليه وسلم رجلان فوقعت اليمين على أحدهما فحلف بالله الذى لا إله إلا هو ماله عنده شيء، قال: فنزل جبريل عليه السلام على النبى صلى الله عليه وسلم فقال إنه كاذب، إن له عنده حقا، فأمره أن يعطيه حقه وكفارة يمينه)(٣).

وروت أم سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «إنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو مما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئا فلايأخذه، فإنما أقطع له به قطعة من النار»(٤).

ولاشك فى أن القاضى، وإن حاول أن يكون عادلا، إلا أنه لايستطيع أن

---

(١) سورة ق الآية ١٦

(٢) الشيخ/ أحمد إبراهيم - طرق الإثبات الشرعية - مجلة الحقوق - السنة الأولى - العدد الأول ١٩٤٢ ص ٢

(٣) محمد بن على إبن محمد الشوكانى - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار - جـ ٧ - دار الجيل - ١٩٧٣ - ص ١٢٢.

(٤) صحيح مسلم - بشرح النووى - جـ ١٢ - كتاب الأقضية - جـ ١٢ - دار الريان للتراث - ط ١ سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ٤.

يصل فى عدله إلى العدل المثالى المطلق بمعنى الإنصاف "Equite"(١). فهو فى قضائه معرض للخطأ سواء أكان هو نفسه مصدرا لهذا الخطأ، أم أن هذا الخطأ يكمن فى الأدلة التى يستمد منها إقتناعه. ولكن يجب عليه أن يقترب فى عدله - قدر الإمكان - من الإنصاف، وذلك حتى يكون من السابقين إلى ظل الله يوم القيامة، يوم لايظل الناس ظل إلا ظله. فقد روت عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «السابقون إلى ظل الله يوم القيامة هم الذين إذا أعطوا الحق قبلوه، وإذا سئلوا بذلوه، وإذا حكموا بين الناس حكموا كحكمهم لأنفسهم»(٢). وإذا كان الشعور بالرغبة فى العدل والإحساس به قائما فى النفس البشرية منذ أقدم عصور التاريخ(٣)، فهو اليوم ألزم لها من الأمس، وفى الغد تكون أحوج إليه من اليوم، لأن هذه النفس وقد حباها الله بحاسة العدالة لاتطمئن ولا تقنع إلا بما هو عادل.

ويطبق ذلك على جميع الأحكام التى هى من صنع البشر أيا كان نوعها أو موضوعها، فيستوى أن تكون صادرة فى منازعة مدنية أم فى منازعة جنائية.

وإذا كان الحكم الجنائى يصدره قاض بشر فإنه يكون معرضا فى الوصول إليه للخطأ والصواب، وإن كان الخطأ فيه ذا أثر خطير على حياة الإنسان وعلى حريته، فقد يترتب عليه أن يفقد الإنسان حياته أو أن تسلب حريته أو أن تلوك الألسنة شرفه وسمعته، ولذلك فإن مقتضيات العدالة تتطلب أن تكون هناك وسيلة فعالة، يستطيع من خلالها أن يبرر قاضى الموضوع عدله البشرى المصنوع(٤).

---

(١) الإنصاف فى اللغة من الفعل نصف بمعنى إعطاء الحق - والنصف إسم الإنصاف - وتفسيره أن تعطيه من نفسك النصف، أى تعطيه من الحق كالذى تستحقه لنفسك.
لسان العرب لابن منظور - جـ ٤ - ص ٤٤٤٤.
د. ابراهيم نجيب سعد - القانون القضائى الخاص - جـ ١ - منشأة المعارف بالإسكندرية ط ١٩٧٤ ص ٢٤٤.

(٢) الشوكانى - المرجع السابق ص ١٦٥.

(3) MOHANNA (Mohamed Foued): le rôle du juge dans le droit Anglais et dans le droit de l'Islam comparés – thèse – Paris 1929 P. 159.

(4) BERTRAND Chevallier: La motivation des actes Jurdicionnels thèse – Rennes – 1974 P. 2.

وانظر فى ذلك المعنى أيضا:

الفهرس

مقدمة

موضوع البحث وأهمية ٧
منهج الدراسة وخطته ١٣

باب تمهيدى
تعريف التسبيب وأهميته

تمهيد وتقسيم ١٩

الفصل الأول: تعريف التسبيب ٢١

المبحث الأول: تعريف تسبيب الحكم الجنائى ٢٢

المطلب الأول: المدلول اللغوى للتسبيب ٢٣
المطلب الثانى: المدلول الفلسفى والمنطقى للتسبيب ٢٥
المطلب الثالث: المدلول الفقهى للتسبيب ٢٦
المطلب الرابع: مدلول التسبيب فى التشريع والقضاء ٣٠

المبحث الثانى: تطور مدلول التسبيب ٣٥

المطلب الأول: مدلول التسبيب فى الأنظمة القانونية القديمة ٣٦
الفرع الأول: مدلول التسبيب فى العصور القديمة ٣٦
الفرع الثانى: مدلول التسبيب فى العصور الوسطى ٤٢
الفرع الثالث: مدلول التسبيب فى الفترة من القرن ١٦ وحتى القرن ١٩ ٤٣
المطلب الثانى: مدلول التسبيب فى الأنظمة القانونية الحالية ٤٧
الفرع الأول: الإلتزام بالتسبيب فى النظام القانونى اللاتينى ٤٩
الفرع الثانى: الإلتزام بالتسبيب فى النظام القانونى الإشتراكى ٥٦
الفرع الثالث: الإلتزام بالتسبيب فى النظام القانونى الأنجلوسكسونى ٦٠
الفرع الرابع: الإلتزام بالتسبيب فى الشريعة الإسلامية ٦٧

الفصل الثاني:- أهمية التسبيب ووظائفه ٧٩

المبحث الأول: أهمية التسبيب ٨٠

المطلب الأول: أهمية التسبيب بالنسبة للخصوم والرأى العام ٨١
المطلب الثاني: أهمية التسبيب بالنسبة للقضاة ٨٥

المبحث الثاني: وظائف التسبيب ٨٩

المطلب الأول: الوظيفة الرقابية للتسبيب ٩٠
الفرع الأول: التسبيب وسيلة الخصوم لرقابة النشاط الإجرائى لقاضى الموضوع ٩١
الفرع الثاني: وظيفة التسبيب فى كفالة حق الدفاع ٩٨
الفرع الثالث: التسبيب وسيلة لمحكمة الطعن لفرض رقابتها على الحكم الجنائى ١٠١
المطلب الثاني: الوظيفة التطويرية للتسبيب ١٠٨
الفرع الأول: دور التسبيب فى تطوير القانون ١٠٩
الفرع الثاني: دور التسبيب فى تقوية الحكم الجنائى ١١٣

خلاصة الباب ١١٩

القسم الأول
طبيعة التسبيب ونطاق الالتزام به

تمهيد وتقسيم ١٢٣

الباب الأول
طبيعة التسبيب

تمهيد وتقسيم ١٢٧

الفصل الأول: الطبيعة القانونية والمنطقية للتسبيب ١٢٩

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للتسبيب ١٣٠

المطلب الأول: مفهوم الإثبات فى المواد الجنائية ١٣٠

المطلب الثانى: القيود القانونية الواردة على حرية القاضى فى الإقتناع والضوابط القضائية لها ١٣٨

الفرع الأول: القيود القانونية الواردة على حرية القاضى فى الإقتناع ١٣٩

الفرع الثانى: الضوابط القضائية على حرية القاضى فى الإقتناع ١٤٧

الفرع الثالث: الإلتزام بالتسبيب كضابط لحرية قاضى الموضوع فى الإقتناع ١٥٣

المطلب الثالث: حقيقة الإلتزام بالتسبيب ١٥٧

المبحث الثانى: الطبيعة المنطقية للتسبيب ١٦٣

المطلب الأول: ماهية منطقية التسبيب ١٦٥

المطلب الثانى: أسس منطقية التسبيب ١٧١

الفرع الأول: علم المنطق والإستدلال القضائى ١٧٢

الفرع الثانى: الإستدلال القضائى والتسبيب ١٧٤

الفصل الثانى: الآثار المترتبة على الطبيعة القانونية والمنطقية للتسبيب ٢٠١

المبحث الأول: موقف الفقه من وجوب بيان الأسباب الواقعية ٢٠٢

المطلب الأول: موقف الفقه المصرى من وجوب بيان الأسباب الواقعية ٢٠٤
المطلب الثانى: موقف الفقه الفرنسى من وجوب بيان الأسباب الواقعية ٢٠٧
المطلب الثالث: موقف الفقه الإسلامى من وجوب بيان الأسباب الواقعية ٢١٠

المبحث الثانى: موقف القضاء من وجوب بيان الأسباب الواقعية ٢١٢

المطلب الأول: موقف القضاء المصرى من وجوب بيان الأسباب الواقعية ٢١٤
المطلب الثانى: موقف القضاء الفرنسى من وجوب بيان الأسباب الواقعية ٢١٧

خلاصة الباب ٢٢١

الباب الثانى
نطاق الإلتزام القانونى بالتسبيب

تمهيد وتقسيم ٢٢٥

الفصل الأول: تحديد الأحكام الجنائية الواجبة التسبيب ٢٢٧

المبحث الأول: ماهية الحكم الجنائى ٢٢٨

المطلب الأول: تعريف الحكم الجنائى ٢٢٨
المطلب الثانى: معيار الحكم الجنائى الواجب التسبيب ٢٣٤

المبحث الثانى: الأحكام الجنائية الواجبة التسبيب ٢٣٩

المطلب الأول: الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ٢٣٩

المطلب الثانى: الأحكام الفاصلة فى الموضوع ٢٤٥
المطلب الثالث: الأحكام الصادرة من محكمة الطعن ٢٤٥
المطلب الرابع: الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ٢٤٨

الفصل الثانى: الأسباب الواجبة البيان فى الحكم الجنائى ٢٥٣

المبحث الأول: الأسباب الواقعية الواجبة البيان فى الحكم الجنائى ٢٥٤

المطلب الأول: الواقع والقانون ورقابة محكمة الطعن ٢٥٧
المطلب الثانى: الأسباب الواقعية التى لاتخضع لرقابة محكمة النقض ٢٦٣
الفرع الأول: أسباب الإقتناع الشخصى ٢٦٤
الفرع الثانى: أسباب تقدير العقوبة ٢٦٦
المطلب الثالث: الأسباب الواقعية التى تخضع لرقابة محكمة النقض ٢٨٧
الفرع الأول: العلة من تقرير نظام الطعن بالنقض ٢٨٧
الفرع الثانى: طبيعة رقابة محكمة النقض على الأسباب الواقعية ٢٩٠
الفرع الثالث: الأسباب الواقعية التى تخضع لرقابة محكمة النقض ٢٩٥

المبحث الثانى: بيان أسباب الرد على الطلبات الهامة والدفوع الجوهرية. ٣٢٢

أهمية الرد على الطلبات والدفوع فى أسباب الحكم ٣٢٢
معيار جوهرية الطلبات والدفوع ٣٢٣
شروط جوهرية الطلبات والدفوع ٣٢٥

أنواع الطلبات والدفوع الواجبة التسبيب ٣٣٦
الأساس القانونى للإلتزام ببيان أسباب الرد على الطلبات والدفوع ٣٣٨

المبحث الثالث: الأسباب القانونية الواجبة البيان فى الحكم الجنائى ٣٤٠

المطلب الأول: مضمون الأسباب القانونية الواجبة البيان ٣٤٢
- التكييف القانونى للواقعة ٣٤٢
- تطبيق القانون على الواقعة ٣٤٥
- تفسير النص العقابى الواجب التطبيق ٣٤٦
- التطبيق الصحيح للقانون ٣٦٢

المطلب الثانى: رقابة محكمة النقض على الأسباب القانونية ٣٦٤
الفرع الأول: تطور رقابة محكمة النقض للأسباب القانونية ٣٦٥
الفرع الثانى: مظاهر رقابة محكمة النقض للأسباب القانونية ٣٧٢
- رقابة التصحيح والحكم بمقتضى القانون ٣٧٣
- تطبيق محكمة النقض لنظرية العقوبة المبررة ٣٧٦

خلاصة الباب ٣٨٩

القسم الثانى
قواعد التسبيب وأثر مخالفتها

تمهيد وتقسيم ٣٩٣

الباب الأول
قواعد التسبيب

تمهيد وتقسيم ٣٩٧

الفصل الأول: قواعد تسبيب الأحكام الفاصلة فى الموضوع ٣٩٩

المبحث الأول: قواعد تسبيب الأحكام الصادرة بالإدانة ٤٠٠

المطلب الأول: بيان الواقعة وظروفها ٤٠١
الفرع الأول: أهمية بيان الواقعة ٤٠٢
الفرع الثانى: البيانات الموضوعية للواقعة الواجبة البيان ٤٠٤
- بيان عناصر الركن المادى للجريمة ٤٠٤
- بيان الركن المعنوى للجريمة ٤١٢
- بيانات أخرى جوهرية واجبة البيان فى الحكم الصادر بالإدانة ٤١٧
الفرع الثالث: البيانات الإجرائية للواقعة الواجبة البيان ٤٣١
الفرع الرابع: بيان النص القانونى العقابى ٤٣٧
الفرع الخامس: التسطير الصحيح لبيانات الواقعة فى أسباب الحكم ٤٤٤
المطلب الثانى: التدليل على ثبوت الواقعة ٤٦٣
الفرع الأول: تعريف الدليل وأهميته ٤٦٣
الفرع الثانى: قواعد صحة التدليل ٤٦٩
- بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ٤٦٩
- أن يكون للدليل مصدرا فى الأوراق وأن يطرح لمناقشة الخصوم ٤٧١
- مشروعية الأدلة ٤٧٨
- يقينية الأدلة. ٤٨٣
- منطقية الأدلة ٤٩٠
الفرع الثالث: مبدأ تساند الأدلة وجواز الإستغناء ببعضها عن البعض الآخر ٥٠٩
المطلب الثالث: الرد على الطلبات الهامة والدفوع الجوهرية ٥٢٠
المطلب الرابع: الصياغة السليمة للأسباب والبيان الواضح لها ٥٢٤
المبحث الثانى: قواعد تسبيب الأحكام الصادرة بالبراءة ٥٢٥
المطلب الأول: مدى وجوب بيان الواقعة فى الحكم الصادر بالبراءة ٥٢٦
المطلب الثانى: مدى وجوب بيان النص القانونى فى الحكم الصادر بالبراءة ٥٤٠

المطلب الثالث: كيفية تسبيب الحكم الصادر بالبراءة ٥٤٢
- البراءة لأسباب واقعية ٥٤٢
- البراءة لأسباب قانونية ٥٤٥
- بعض القواعد الخاصة بتسبيب الحكم الصادر بالبراءة ٥٤٦

الفصل الثاني: قواعد تسبيب الأحكام الصادرة فى الطعن ٥٥٣

المبحث الأول: قواعد تسبيب الأحكام الصادرة فى الطعون العادية ٥٥٤

المطلب الأول: تسبيب الأحكام الصادرة فى المعارضة ٥٥٤
الفرع الأول: الحكم الصادر فى جواز نظر المعارضة وفى شكلها ٥٥٥
الفرع الثاني: الحكم الصادر فى موضوع المعارضة ٥٥٧
الفرع الثالث: الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ٥٦٠
الفرع الرابع: أثر العذر القهرى على الحكم فى المعارضة ٥٦٢
المطلب الثاني: الأحكام الصادرة فى الطعن بالإستئناف ٥٦٤
الفرع الأول: الحكم الصادر بعدم جواز نظر الإستئناف ٥٦٥
الفرع الثاني: الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا ٥٦٧
الفرع الثالث: الحكم الصادر بالفصل فى موضوع الحكم المستأنف ٥٦٩
الفرع الرابع: الرد على الطلبات والدفوع ٥٨٣
الفرع الخامس: بعض القواعد الخاصة بتسبيب الحكم الإستئنافى ٥٨٧

المبحث الثاني: قواعد تسبيب الأحكام الصادرة فى الطعون غير العادية ٥٩١

المطلب الأول: الحكم الصادر فى الطعن بالنقض ٥٩٢
الفرع الأول: الحكم الصادر فى شكل الطعن بالنقض ٥٩٢
الفرع الثاني: الحكم الفاصل فى موضوع الطعن بالنقض ٥٩٦

- الحكم الصادر برفض موضوع الطعن ٥٩٧
- الحكم الصادر بقبول نقض الحكم ٥٩٨
المطلب الثاني: قواعد تسبيب الحكم الصادر فى طلب اعادة النظر ٦٠٣
الفرع الأول: الحكم الصادر بعدم قبول طلب إعادة النظر شكلا ٦٠٤
الفرع الثاني: الحكم الفاصل فى موضوع طلب إعادة النظر ٦٠٦
الفصل الثالث: تسبيب الحكم فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ٦٠٩
المبحث الأول: تسبيب الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية أو عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ٦١١
المبحث الثاني: تسبيب الحكم الصادر فى موضوع الدعوى المدنية ٦١٥
المطلب الأول: تسبيب الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بالتعويض ٦١٥
المطلب الثاني: تسبيب الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية ٦٢٤
المبحث الثالث: تسبيب الحكم الصادر فى الطعن فى الدعوى المدنية ٦٢٦
خلاصة الباب ٦٣٠

الباب الثانى
أثر مخالفة التسبيب

تمهيد وتقسيم ٦٣٥
الفصل الأول: شائبة إنعدام الأسباب الواقعية ٦٣٧
المبحث الأول: صور إنعدام الأسباب الواقعية ٦٣٧
المطلب الأول: الإنعدام الكلى الظاهر للأسباب الواقعية ٦٣٩

المطلب الثانى: الإنعدام الكلى المستتر للأسباب الواقعية ٦٤٠
- إفراغ أسباب الحكم فى عبارات عامة غامضة ٦٤٤
- تناقض الأسباب فيما بينها أو بينها وبين المنطوق. ٦٤٦
المطلب الثالث: الإنعدام الجزئى للأسباب ٦٥٦

المبحث الثانى: أثر إنعدام الأسباب ٦٦٤

الفصل الثانى: شائبة القصور فى التسبيب ٦٦٧

المبحث الأول: مفهوم القصور فى التسبيب ٦٦٩

المطلب الأول: تعريف القصور فى التسبيب ٦٧١
المطلب الثانى: تمييز شائبة القصور فى التسبيب عن الشوائب الأخرى للتسبيب ٦٨٠

المبحث الثانى: صور القصور فى التسبيب ٦٨٦

المطلب الأول: القصور فى تسبيب الحكم الصادر بالإدانة ٦٨٨
الفرع الأول: القصور فى بيان الواقعة والظروف المحيطة بها ٦٩٠
الفرع الثانى: القصور فى بيان الأدلة ٧٠٢
الفرع الثالث: القصور فى الرد على الطلبات الهامة والدفوع الجوهرية ٧١٢
الفرع الرابع: القصور فى ذكر البيانات الإجرائية فى أسباب الحكم ٧١٥
المطلب الثانى: القصور فى تسبيب الحكم الصادر بالبراءة. ٧١٦
- القصور فى الإحاطة بالواقعة ٧١٧
- القصور فى تفنيد أدلة الثبوت ٧١٧
- القصور لعدم قيام الشك على أسباب تؤدى اليه ٧١٨
- القصور نتيجة عدم الإلتزام بالحقائق الثابتة فى الأوراق ٧١٩
- القصور فى بيان أسباب البراءة القانونية ٧١٩
- القصور فى بيان أسباب البراءة الإجرائية ٧٢٠

المطلب الثالث: القصور فى تسبيب الحكم الاستئنافى ٧٢٢
- القصور فى أسباب الحكم الإستئنافى ٧٢٢
- القصور فى أسباب الحكم الإستئنافى الذى يلغى الحكم المستأنف الصادر بالبراءة ٧٢٤
- قصور الحكم الإستئنافى فى رده على الطلبات الهامة والدفوع الجوهرية ٧٢٥
- قصور الحكم الإستئنافى الصادر بالبراءة ٧٢٦

الفصل الثالث: شائبة الفساد فى الإستدلال ٧٢٩

المبحث الأول: مفهوم الفساد فى الإستدلال. ٧٣٠

المطلب الأول: تعريف الفساد فى الإستدلال ٧٣١
- تعريف الإستدلال ٧٣٢
- المقصود بفكرة اللزوم العقلى ٧٣٣
- الفساد فى الإستدلال ٧٣٥

المطلب الثانى: تمييز شائبة الفساد فى الإستدلال عن الشوائب الأخرى للتسبيب ٧٣٧

الفرع الأول: التمييز بين شائبة الفساد فى الاستدلال وبين شائبة إنعدام الأسباب ٧٣٨

الفرع الثانى: التمييز بين شائبة الفساد فى الإستدلال وبين شائبة القصور فى التسبيب ٧٤٠

المبحث الثانى: مظاهر الفساد فى الإستدلال ٧٤٢

الفرع الأول: الفهم غير السائغ للواقعة وللأدلة ٧٤٣

الفرع الثانى: التعسف فى الإستنتاج ٧٥١

الفرع الثالث: الفساد فى الإستدلال بسبب المسخ أو التحريف ٧٥٢

الفرع الرابع: الفساد فى الإستدلال للإستناد إلى أدلة غير مقبولة قانونا ٧٥٦

الفرع الخامس: الفساد فى الإستدلال للإستناد إلى أدلة غير يقينية. ٧٦٢

خلاصة الباب ٧٦٤

الخاتمة ٧٦٧

المختصرات ٧٧٧

المراجع ٧٧٩

الفهرست ٨٢٩

دار الهانى للطباعة
ت : ٢٢١٢٠٥٥